آليات دعم ادماج المرأة في المجتمع و الإقتصاد الجزائري من خلال ترقية المقاولة النسوية

Mechanisms to support the integration of women in the Algerian society and economy through the promotion of the female enterprise

الدكتورة هجيرة تومي[1]، الدكتور بن منصور عبد الكريم2 ،الأستاذ حمدينة عمر3

1كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، h.toumi@univ-dbkm.dz

2معهد الحقوق المركز الجامعي علي كافي بتندوف ، kad.karim123@gmail.com

3 معهد الحقوق المركز الجامعي علي كافي بتندوف، hammadinao@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 08 /2020/04 تاريخ القبول:2020/09/07 **تاريخ النشر**: 25 /2021/01

ملخص:

إقتضت متطلبات الحياة ضرورة تبني فكرة التمكين الاقتصادي للمرأة ،و التي كانت لحد قريب لا تساهم في بناء الاقتصاد الوطني بل ينحصر دورها في القيام بشؤون الاسرة ، الا أن الظروف المعيشية و المتغيرات التكنولوجية دعت بالحكومات و المنظمات الى ضرورة إشراك المرأة باعتبارها نصف المجتمع في بناء الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية.

و على هذا الأساس و باعتبار الجزائر من الدول التي فتحت المجال لمساهمة المرأة إلى جانب الرجل في دفع العجلة الاقتصادية و تحقيق التنمية المستدامة عرفت الساحة الاقتصادية الجزائرية كيانا مميزا أولا وهو المقاولة النسوية ، و التي جندت لها مجموعة من المؤسسات الداعمة لتمكنها من النهوض و الإندماج في الساحة الاقتصادية لقدرتها كمحرك أساسي في تحقيق النسيج الاقتصادي المطلوب.

كلمات مفتاحية: المرأة – التمكين الاقتصادي– مقاولة نسوية. تنمية إقتصادية.

تصنيفJEL : R11, Q32

Abstract:

The idea of women's economic empowerment it presented itself on the economic stage Strongly, due to economic and technological changes. Where countries allowed women for contribute to economic development equal with men.

And Algeria is one of the countries that supported the feminist enterprise, Where It provided institutional support for their economic and social integration, all this to achieve economic development. Keywords: Economic empowerment- Economic development- feminist enterprise**Jel Classification Codes :**, R11, Q32.

[1]المرسل الدكتورة هجيرة تومي، h.toumi@univ-dbkm.dz

لا يخفى على أحد أن العقود الأخيرة شهدت تصاعد متزايدا للأصوات المنادية بالاعتراف بالدور الذي لعبته المرأة في مختلف المجتمعات، فقد عرف العالم خلال العقود الأخيرة تغيرات جذرية في بنيته الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و من أثر هذه التغيرات هو ذلك التحول الذي حصل في نمط المعيشة، حيث يعيش معظم السكان في المناطق الحضرية و لعل السمة الرئيسية بالنسبة للتغيرات التي حصلت على واقع المرأة هو ذلك التغير في الأدوار المخولة لها، التي بدأت تشغل مواقع لم تكن متاحة لها سابقا؛ و دخلت الحياة العامة بكافة جوانبها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، هذا ما يطرح مراجعة جذرية لنظام تقسيم العمل بين الرجل و المرأة داخل المجتمع، و يضمن رؤية مجددة للتوازن المجتمعي مبنية على التكامل و الشراكة .

و لما كانت المرأة تعاني في كل مرة تحاول فيها ولوج و اقتحام مجالات توصف بغير التقليدية، كونها وفقا للعادات و الأعراف مخصصة للرجال، لاسيما منها بعض مجالات الاقتصاد و السياسة، فقد كانت كل الجهود الدولية منها و الوطنية الرامية إلى مساعدة المرأة، تدور حول فكرة "تمكين المرأة"، ذلك أن المرأة و حتى في أكثر المجتمعات رقيا و تقدما، تحتل موقعا أضعف مقارنة بالرجل، و تقل فرصها عن الفرص المتاحة للرجال.رغم أن الشريعة الاسلامية الغراء منذ ما يقارب 15 قرنا أقرت بحق المرأة و بحريتها المطلقة في أموالها و ممتلكاتها مثلها مثل الرجل فلها الذمة المالية المستقلة في تحقيق كيانا البشري و الاقتصادي أي إعترف الاسلام بشخصيتها المدنية الكاملة و على نفس النحو سار المشرع الجزائري إلا أن الذهنيات و الاعراف السائدة في المجتمعات العربية عامة بقيت متأخرة وتحتاج للتغيير رغم ما حققته المرأة من تقدم في هذا المجال .

و في هذا الإطار و سعيا منا إلى الوقوف على مدى تمكن المرأة الجزائرية في ممارسة حقوقها الاقتصادية تعرضنا من خلال هذه الورقة البحثية للمقاولة النسوية في الجزائر باعتبارها في تزايد مستمر وفقا للمتخصصين في المجال و على هذا الاساس سنحاول

الإجابة على جملة من الإشكاليات المتمثلة في، مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة، و واقع المقاولة النسوية في الجزائر، بين آليات الدعم و المعوقات، و الحلول الممكنة لتجاوز العقبات التي تعيق تطور قطاع المقاولة النسوية، و هذا من خلال التطرق للنقاط التالية:

-الاطار المفاهيمي للتمكين الاقتصادي للمرأة.

-المقاولة النسوية في الجزائر.

-اليات دمج المرأة في المجتمع و الاقتصاد الجزائري.

-إقتراح الحلول بناء على تجارب ناجحة.

الإطار المفاهيمي للتمكين الاقتصادي للمرأة:

2-1 **مصطلح تمكين المرأة** :بدأ هذا المصطلح بالبروز في تسعينيات القرن العشرين من خلال الوثائق الدولية الخاصة بالمرأة و الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، ثم انتشر انتشارا واسعا بين الهيئات و الأفراد و تداولته ألسنة المعنيين بقضايا المرأة و التنمية.

و قد انقسمت ردود الأفعال تجاه المصطلح المستحدث بين مؤيد و معارض و متحفظ، فالمؤيدون يرون أن المصطلح يعني إزالة كل العقبات و العوائق أمام حصول المرأة على حقوقها الطبيعية، و من ثمة فهو مصطلح منصف و عادل و لا غبار عليه.

أما المتحفظون فإنهم يرجعون عدم تقبلهم للمصطلح إلى غموضه و عدم حصر معناه و أبعاده و ملابسات نشأته، و ما يعمق هذا التحفظ تطبيقات المصطلح على أرض الواقع و أثرها على الأسرة و المجتمع. (محمد، 2012)

في حين يرى المؤيدون أن مصطلح التمكين يخص الأشخاص الذين لم يكن لديهم القدرة في السابق أو الاستطاعة بسبب الظروف المحيطة أو الإنكار أو الفشل، و عن حاجتهم إلى التمكين تنبثق من عدم قدرتهم بسبب الحواجز المصطنعة التي أوجدها أفراد أو مجموعات أخرى في نفس المجتمع ،و هي تعبير عن ظاهرة عدم المساواة ، حالة الفصل و التهميش.

و يرون أن قضية تمكين المرأة أصبحت جزءا من النقاش العام، بيد أنه تم إساءة تفسيره بطرق عديدة، و ذلك عند رؤية بعضهم بأن هذا المصطلح يقصد به تمكين المرأة لمقارعة الرجل بما في ذلك زوجها، و لذلك فإن أي ذكر لهذا المصطلح يولد دلالات عاطفية قوية تعبر عن نزاعات عنف ثوري من نوع أو آخر، يعتقد بأنه سيتم تنظيمه من قبل النساء ضد المؤسسات القائمة .(ماتو،، 2020)

و من جانب آخر يؤكد المعارضون أن عددا من المصطلحات المثيرة للجدل يتم ترجمتها في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة بشكل غير دقيق مثل Women Empowerement إلى "تمكين المرأة" و هي حسب وجهة نظرهم ترجمة خاطئة، تؤدي إلى تغيير المعنى و المضمون، و توجيه الفهم باتجاه مختلف تماما، في حين أن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الإنجليزية هو كلمة Eabling و ليس Empowereming ، أما الترجمة الصحيحة لمصطلح Empowerement Women

تعني القوة و كلمة Empowereming تعني القوة بينما كلمة Power فهي استقواء المرأة فكلمة Empowerement تعني الاستقواء، و استقواء المرأة يعني تقوية المرأة لتتغلب على الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما.

و مهما يكن فقد اتخذ مفهوم التمكين مؤخرا معاني أعمق ،و أوسع مما تعنيه الكلمة المجردة خاصة مع تسارع الوعي لآثار التهميش الواقع على بعض فئات المجتمع و منها المرأة.

وضعت عدة تعريفات لمصطلح تمكين المرأة، فهنالك من يرى بأنه عملية منح الفرص الأساسية للفئات المهمشة بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يشمل عملية محاربة أي محاولات لصد هذه الفرص، مع العلم أن توفر الفرص المتساوية للجميع لا يعني ضمان نتائج متساوية للجميع، حيث أن أفراد مختلفين يستفيدون بشكل متفاوت من الفرص المتساوية. (عكور، 2018، صفحة 05)

و يذهب البعض إلى أن تمكين المرأة، يعني إمكانية إعادة توزيع علاقات السلطة غير المتكافئة بين الرجال و النساء عبر زيادة اعتماد المرأة على ذاتها و تعزيز قدرتها الداخلية من خلال عملية توعية و بناء للقدرات تؤدي إلى مشاركة أكبر و قدرة أكبر على صنع القرار و سيطرة أعظم و في النهاية إلى تغيير مجرى الأمور، و بشكل خاص فإن التمكين الاقتصادي للمرأة يعني انتشالها من عمل متدني الأجر و كذا المشاركة المجدية في منتديات صنع القرار مثل منظمات أصحاب العمل و العمال و النقابات.

كما نجد تعريف مبسطا يقول أن تمكين المرأة، هو تحسين قدرة المرأة على الوصول إلى عناصر التنمية و لاسيما الصحة و التعليم و فرص كسب الرزق و الحقوق و المشاركة السياسية. (دفلو، 2013، الصفحات 51-76)

2-2الغاية من التمكين الإقتصادي للمرأة:

إن الغاية من التمكين الاقتصادي للمرأة هو المشاركة الفعالة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص و الخيارات و البدائل المتاحة لها ثم إن المشاركة الفعالة تستلزم تنمية المرأة نفسها و تطوير قدراتها و إمكانياتها لتملك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها، و تكمن مصادر هذه القوة في المعرفة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها، و تكمن مصادر هذه القوة في المعرفة و الثقة بالنفس و قدراتها و العمل ضمن إطار الجماعة و ليس العمل الفردي.

فالتمكين يعد أداة لمساعدة الأفراد و الفئات على إطلاق قدراتهم الإبداعية و الإنتاجية لتحقيق نمو و تطور مستدام في ظروف معيشتهم، و بشكل أكثر وضوحا فإن التمكين يتجاوز أي تصور عن الديمقراطية و حقوق الإنسان ليشمل تمكين هذه الفئات لفهم حقائق عن بيئتهم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية و تمكنهم من أخذ الخطوات اللازمة لتحسين ظروف معيشتهم. (نعيمات، 2015).

و لقد تبنت عدد من المنظمات الإنمائية منها منظمات غير حكومية و منظمات تابعة للأمم المتحدة مبدأ تمكين المرأة كهدف رئيسي في برامجها، كذلك استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجا عن السياسات الخاصة بالمرأة و الرجل في التنمية هو منهاج بيكين 1995، الذي يعد بمثابة إطار عالمي لتحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة، إذ يحتوي على جدول أعمال لتمكين المرأة بهدف التغلب على شتى العقبات و حث الحكومات و المجتمع الدولي و المجتمع المدني و منه المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص على اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك. (بيجين، 1995، الصفحات 80-97)

فالتمكين الاقتصادي هو العملية التي تمكن المرأة من الانتقال من وضع اقتصادي أدنى إلى وضع |إقتصادي أعلى أو أقوى و هو نفس المعنى الذي تقوم عليه التنمية ،و التي تعني في مجملها الانتقال بالانسان من وضع اقتصادي أدنى الى وضع اقتصادي أحسن فالتمكين الاقتصادي للمرأة و التنمية يتشاركان في المنطلق و الهدف و دليل ذلك أن التقرير الصادر عن البنك الدولي لسنة 2011 حول التنمية جاء فيه أن المعدل الانتاجي يمكن أن يزيد عن 25 بالمئة في بعض البلدان إذا أزيلت الحواجز التمييزية ضد المرأة.

و لذا دعت هيئة الامم المتحدة من خلال رؤية التنمية المستدامة لسنة 2030. بتوسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة بإعتبار التمكين الاقتصادي ركيزة أساسيية و عامل حاسم في تمكين المرأة. وفي نفس السياق يجري تنفيذ جهود هيئة

الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في مجال حقوق المرأة والعمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

–3المقاولة النسوية في الجزائر:

تعريف المقاولة :من بين ما جاء في هذا السياق نجد تعريف مرصد المقاولة العالمي و الذي يرى أنها محاولة جديدة في العمل أو خلق مغامرة جديدة أوإنشاء منظمة جديدة ، توسيع المنظمة الحالية أو توسيع العمل في مجالات العمل الحالي من قبل الافراد أوتأسيس أعمال تجارية .

الملاحظ أن المقاولة وفقا للمرصد العالمي غير محصورة في مجال معين و إنما تشمل كل الفرص المتاحة في أي مجال من المجالات على وجه العموم ،و التي يمكن أن تكون فرصة للانشاء أو التوسيع فهي مبادرة يقوم بها شخص اسمه المقاول أي هو الذي يملك الارادة لتحويل الفكرة الجديدة الى ابتكار ناجح.

أما المشرع الجزائري فقد اورد تعريف عقد المقاولة في نص المادة 549 من القانون المدني و التي جاءت تحت عنوان الباب التاسع الخاص بالعقود الواردة على العمل، و التي نصت على "المقاولة عقد يتعهد به بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر"

فالمقاولة هي عقد بين المقاول وهو الشخص المكلف بقيام عمل معين مقابل أجر يدفعه المتعاقد أو رب العمل من العمل .والمقاولة أنواع منها:

–القاولات الصناعية مثل الانتاج و التحويل ، مقاولات مالية كالتأمين،. مقاولات خدماتية. مقاولات استخراجية.مقاولات الاشغال العمومية.

أما المرأة المقاولة فهي كل إمرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر أسست أو اشترت أو تحصلة على مؤسسة عن طريق الارث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا ، إداريا و إجتماعيا كما تساهم في تسييرها الحاري ، كما أنها الشخص الذي يتحمل المخاطر المالية لانشاء أو الحصول على مؤسسة و تديرها بطريقة إبداعية و ذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة و دخول أسواق جديدة.

و هذا هو الشئ الجديد في المجتمع الجزائري أي المقاولة النسوية و التي تعني مشاركة المرأة في صناعة اقتصاد متنوع الى جانب الرجل ، حيث حققت المرأة في الجزائر نسب عالية في مجال مهن التمريض و الطب و الهندسة و التدريس في مختلف أطواره و بعض المهن الإدارية ، لكنها بقيت بعيدة عن مجالات التصنيع و ربوبية العمل و لم تقتحم هذا المجال إلا مؤخرا و كان انضمامها لمجال الأعمال يمثل حالات فردية يعوزها الكفاءة و الاحترافية ، الشيء الذي جعل عدد النساء المقاولات في الجزائر لا يتجاوز 9500 إمرأة مقاولة و مع ذلك استطاعت أن توفر 25000 منصب عمل في مجتمع عانى ولا زال يعاني من البطالة و قد تكتلت أغلب هده السيدات في الجمعية و التي تعني المعرفة و الرغبة في المبادرة و الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات قد تأسست هذه الجمعية سنة 1993 و من أهدافها مساعدة (SEVE) النساء اللواتي يرغبن في تأسيس مؤسساتهن أو توسيع نشاطهن و تطوير قدراتهن مع التركيز كثيرا على تكوين العامل

البشري من خلال ملتقيات دورية في الداخل و الخارج و التكوين في مختلف الفروع الخاصة بتسيير المؤسسة لاسيما توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال من أجل تحسين المردودية و العمل وفق المعايير الدولية و اختراق أسواق جديدة. (شلوف، 2008-2009، صفحة 48)

كما تعمل هذه الجمعية على تنظيم دورات تكوينية حول إدارة المؤسسات و التسويق مستعينة بالخبرة الأجنبية في التكوين من أجل تأصيل المقاولات النسوية و نقل الخبرات الذي يعد عاملا جد مهم في هذا القطاع ، مع العلم أن هذه الجمعية عضوة في الثلاثية و في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و شريك في الغرفة التجارية و الاقتصادية المكلفة بمتابعة ميثاق الشراكة المتوسطي و كذا في المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لهذا فهي لديها أهداف مستقبلية تعمل من أجل تحقيقها ، أهمها جعل النساء في الجزائر مستعدات لموعد إزالة الحواجز الجمركية و هذا في حدود 2012 ليكون العمل عندها وفق المعايير الدولية لتتمكن من اختراق أسواق جديدة. (بجاوي، 2008)

إلا أن هذا الرقم يبقى غير مضبوط مئة بالمائة لأنه تأكد أن 1.5 مليون من النساء يملكون سجل تجاري دون ممارسة المهنة إذ استغلت أسماءهم من طرف أحد أفراد العائلة ، و في الغالب يكون الأب أو الأخ أو الزوج ، أما المقاولات التي يتم تسيرها من قبل النساء فهي في تزايد مستمر حسب أخر إحصائيات البنك العالمي ، بحيث استطاع أن يرتفع عدد النساء المقاولات في الجزائر من 6000 امرأة مقاولة سنة 2006 إلى 9500 امرأة مقاولة في الجزائر سنة 2008 (شلوف، 2008-2009، صفحة 48)

و بالموازاة تشير إحصائيات غير حكومية أعدتها لجان تابعة للمرصد الوطني للمرأة الجزائرية بالتنسيق مع غرفة التجارة و الصناعة الجزائرية إلى وجود تسعة و عشرون ألف سيدة أعمال جزائرية ، تنشطن حوالي تسعة ألاف سيدة أعمال في مجال البناء و المقاولات ، بينما تشتغل إحدى عشرة ألف منهن في قطاع الخدمات في الوقت الذي تدير قرابة عشرة ألاف سيدة مشاريع في مجالات مختلفة بداية من قطاع الصيد البحري مرورا بإدارة مشاريع بيتية كالخياطة و الطرز ووصولا إلى إدارة المدارس الخاصة.

و في سنة 2004 أعلن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) أن النساء كانوا من الأوائل في إنشاء 480 منصب عمل و 160 مؤسسة مصغرة، و حسب ((CNAC دائما فإن من 160 نشاط الأكثر استهلاك كانت الخياطة و الهندسة المعمارية و المطاعم و الفندقة و إنتاج المواد الغذائية.

و حسب الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANJEM) فإن أكثر من 6700 مؤسسة مصغرة قد تم إنشاءها من قبل نساء كما استطاعوا أن يوفروا ما يقارب 10074 منصب عمل ، بالمقابل يتم تسيير 1661 مؤسسة مصغرة من قبل نساء في ميدان الفلاحة و 2830 في الصناعات التقليدية و ثلاثة في المقاولة و البناء.

و تمثل النساء في الجزائر 46 % من المجتمع النشط ، 27 % منهم مقاولات (شلوف، 2008-2009، صفحة 49)

-4آليات دمج المرأة في المجتمع و الاقتصاد الجزائري:

لقد شرعت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة في إجراء تعديلات على سياسة التشغيل بتبني سياسيات واليات واستراتيجيات لتشجيع التشغيل النسوي ، وخلق المقاولات النسوية في إطار برنامج تشغيل الشباب، تنفيذا لالتزاماتها الدولية وتشريعاتها المحلية، ومن بين هذه السياسات نذكر:

1–4المؤسسات المصغرة: تهدف هذه آلية التي تبنتها الدولة الجزائرية انطلاقا من سنة2004، إلى مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية، وقدرت نسبة المؤسسات المصغرة النسوية ب 17.5 % سنة 2005 ، انخفضت إلى نسبة 8،19 %سنة 2013 ، حيث بلغت عدد المقاولات النسوية 3526 من بين 43039 مؤسسة مولتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2–4القروض المصغرة: يعتبر هذا البرنامج الذي تم وضعه سنة 1999 وسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر لفئة البطالين لإنشاء نشاطات مدرة للدخل، وقدرت نسبة المستفيدات من هذه الآلية 70 %سنة 2008 ،و انخفضت إلى نسبة 10.28 % فقط سنة 2013 ، حيث بلغ عدد المشاريع التي مولتها الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة 21412 مشروع من بينها 2202 مشروع نسوي فقط، كما مولت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 71304 مشروع نسوي أي ما نسبته 64،41 .%(جربال، 2017، صفحة 142)

3–4الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب:

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب سنة 1996، و وضعت تحت سلطة الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة نشاطها، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و لها فروع جهوية و محلية، تطلع الوكالة بالمهام التالية:

–تقديم الدعم و الاستشارة و المتابعة.

–تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي، المتعلقة بممارسة نشاطهم .

–تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا.

و بالتالي فالوكالة تقدم مختلف أنواع الدعم و تسهر علو كون المشاريع مربحة، و تضمن الاستمرار، و كذا ضمان الشغل و تحقيق المداخيل لأصحابها، فهي تقوم بخلق مناصب شغل للشباب البطال و فتح آفاق جديدة لتحقيق طموحاتهم و ابتكاراتهم، و مختلف تطلعاتهم، مع ضمان استرداد ديونها خلال الآجال المحددة من خلال القوانين التي تنتجها في سياساتها (قويعة،، 1997، صفحة 03)..

4–4الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: CNAC

تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94–188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، في إطار السياسة الوطنية لمكافحة البطالة و الفقر، أنشأ كآلية لدعم النشاط الاقتصاد وهذا عن طريق دعم مالي للبطالين البالغين من العمر ما بين 30 و 50 سنة، والذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية .

إن الخدمات المقدمة لأصحاب المشاريع من خلال هذه الآلية تشمل تقديم الدعم المالي للمشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 10 ملايين دينار وفق صيغة التمويل الثلاثي ،كما يقدم امتيازات ضريبية و شبه ضريبية متنوعة بالإضافة إلى المرافقة الشخصية (موساوي، 2015، صفحة 100).

حيث وضح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من خلال احصائيات صرح بها ان حصة المراة من المشاريع المقاولاتية التي احصيت على مستوى الصندوق الى غاية فيفري 2016 قد بلغت 9 بالمائة ، أما في سنة 2015 فقد تم تمويل اكثر من 15 بالمائة من المؤسسات التي تدار من طرف النساء وهذه نسبة لابأس بها بالقارنة مع وقت قريب.

4-5لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

تم استحداثها بموجب المرسوم التنفيذي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، و تطلع بمهام أهمها ترقية، تطوير و العمل على استمرارية الاستثمارات في الجزائر، و كذلك استقبال، توجيه و مرافقة المستثمرين بهدف إنشاء مؤسسات عن طريق عدد من الأنظمة التحفيزية و التي تتمحور عموما حول إجراءات الإعفاء أو التخفيض الضريبي (بوخمخم، 2011، صفحة 400) ، كما تكلف الوكالة أيضا بمتابعة الاستثمارات من خلال التحقق من مستوى التقدم في انجازها و من مدى احترام المستثمر للقواعد و الالتزامات المتفق عليها مقابل المزايا التي منحت له ، كما تضمن خدمة التعارف و إنشاء علاقات مهنية بين المستثمرين غير المقيمين أو الأجانب مع المتعاملين الجزائريين والسهر على ترقية وتطوير المشاريع و فرص الأعمال (الجود، 2015، صفحة 10).

4-6الجمعيات الداعمة للمقاولة النسوية:

نظر لإقتصار الآليات والأجهزة المنصبة من طرف الدولة على دعم الإنشاء بصفة عامة دون تمييز لصالح جنس معين، برزت العديد من المنظمات غير الحكومية لتقوم بذلك الدور، وذلك من خلال الجمعيات والاتحادات الجزائرية التي نصبت لدعم المقاولاتية بصفة عامة، وأخرى اهتمت خصيصا بدعم المرأة المقاولة، و تهدف هذه الجمعيات المهنية إلى تطوير المقاولة في الجزائر و النسوية خاصة ، فتقوم بإقامة علاقات مع المقررين الاقتصاديين في البلاد من أجل فتح النقاش والمشاورات و إيصال مشاكل وانشغالات المقاولات، ومحاولة إيجاد حلول ووضع قوانين تساعد على تخفيف الضغط، كما تقوم بتنظيم اجتماعات ولقاءات للمقاولات التي بدورها تسمح لهم بالتعرف على بعضهن البعض، و إقامة علاقات تضاف لرصيدهن الاجتماعي، وتكون فضاء لطرح مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجههن في الحياة العملية، كما تقوم بحمايتهن من الأسواق السوداء المنتشرة في الجزائر، بالإضافة لمحاولتها المطالبة بمواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتطور الحاصل في العالم، وذلك بتحسين منتجها بما يتناسب ومتطلبات المنافسة العالمية، وحسب المعايير الدولية المعمول بها (طويطي، 2019، الصفحات 627-628).

الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات"SEVE "

جمعية الإطارات النسوية الجزائرية" أفكار"AFKAR " "

رابطة سيدات الأعمال و المسيرات الجزائريات " AME " (طويطي، 2019، الصفحات 627-628)

وفي نفس السياق ومن خلال الملتقى الذي انعقد بتاريخ42 نوفمبر 2018 ،و الذي جمع طلاب ورؤساء مؤسسسات وجمعيات فاعلة ناقشت موضوع المقاولة النسوية مع عرض قصص نجاح نساء مقاولات اضافة الى تشجيع النساء من

أجل دخول مجال المقاولاتية. صرحة مديرة الملتقى أن النساء الجزائريات افتحمن عالم المقاولاتية ،وهن في تزايد مستمر و أن عدد النساء المقاولات في الجزائر يصل الى نسبة 6 بالمائة، معظمهم في قطاع الخدمات وليس في مجال الانتاج و عليه لابد من توسيع مجال المقاولة (اكلي، 2018).

7-4حاضنات الأعمال:

يعتبر مفهوم حاضنات الأعمال حديث العهد بالنسبة لبلد مثل الجزائر، كونها تلك المؤسسات التنموية التي تعمل على دعم المبادرين من أصحاب المشروعات الطموحة و الذين لا تتوفر لديهم إمكانيات تحقيق طموحاتهم و ذلك من خلال توفير بيئة متكاملة من الدعم و الخدمات الأساسية لتأسيس المشروعات و متابعتها لتصل إلى نقطة الانطلاق بثبات دون الحاجة لمساعدة خارجية ينظر عادة للمشروع الصغير و كأنه مولود جديد في حاجة للرعاية و الاهتمام من قبل هذه المؤسسات.

و تتعدد أهداف الحاضنات لتشمل البعدين الاجتماعي و الاقتصادي، و ذلك من خلال تمكين أصحاب المشاريع الصغيرة من المبادرين من اكتشاف قدراتهم الإبداعية و ترجمة أفكارهم إلى مشاريع إنتاجية و التعامل معها و تطويرها و خلق المزيد من فرص العمل المتاح. (شلوف، 2008-2009، صفحة 90)و هذا ما شهدناه مؤخرا من خلال المبادرة الي اطلقتها الدولة الجزائرية و الي وضعت منصة خاصة بأصحاب المشاريع الطموحة و التي شارك فيها العديد من اصحاب الابداع الفكري والهدف منها توفير فرص لعرض الافكار بين أصحاب المشاريع و رجال الاعمال.

5- إقتراح الحلول بناء على تجارب ناجحة:

تعتبر البيئة من أهم العوامل التي تحدد عمل المرأة في مجال المقاولة، وقد أجمعت الدراسات أن العراقيل التي تواجه المرأة المقاولة في الدول النامية مرتبطة أكثر بالبيئة الاجتماعية و الثقافية و دينية (بوزيدي، 2015، صفحة 145) ، إذ تعرف هذه الدول لاسيما العربية منها، بمجتمعها المحافظ والمتمسك بالنمط التقليدي للحياة والّذي يرفض عادة النشاط في المجال الاقتصادي، لاسيما في المناطق الجبلية والقرى و المداشر، ناهيك عن ولوج مجال المقاولاتية والذي هو مجال صعب يتطلب جهدا كبيرا واستقلالية للمرأة في تسيير شؤون المشروع (حمزاوي، 2017-2018، صفحة 143).

غير أنه، في بلد كالهند فقد نجحت النساء في تحد المجتمع ،إذ استطاعت النساء الهنديات أن تكسر حواجز الامتثال و الإذعان في المنزل و مكان العمل على حد سواء ، ليصبحن شخصيات بارزة في مجال المال و الأعمال ، كما ساعدهم العمل الجاد و المضني في التغلب على العقبات التي كانت تعترضهن خاصة الاجتماعية منها ، أما السبب الذي كان دعما حقيقيا لتوجه المرأة الهندية إلى المقاولة هو تاريخ الهند الطويل في تقدير و احترام التعليم إذ أن النساء اللائي ينجحن في التحصيل الأكاديمي يعتبرن ذكيات الشركات و بارعات و بالتالي يسمح لهن بالمبادرة ، ويعود نجاحهن كذلك إلى التصميم المستمر على تحقيق التقدم و قد برزت أغلبهن في مجال العقاقير و مستحضرات التجميل و تجارة الشاي و الخدمات المالية و قد أصبحن مؤخرا يقمن علاقات تعاون مع الأوروبية و الأمريكية و تشير إحصائيات مركز أبحاث

الأعمال التجارية للنساء إلى أن عدد سيدات الأعمال الآسيويات قد ارتفع بنسبة ب 69 % و في نفس الوقت ازدادت الأعمال التجارية بنسبة 9 .%(شلوف، 2008-2009، صفحة 36)

كذلك تمثل تجربة النساء السعوديات مثالا لتحدي العراقيل المرتبطة بالبيئة الاجتماعية، و نموذجا للرغبة النسائية في إثبات القدرات الذاتية،إذ أن ظهور المقاولة النسوية في السعودية كان نتيجة عوامل الفرص و ليس عوامل الحاجة مثلما هو الحال للكثير من دول الخليج العربي ، كون السعودية بلد غنى بثرواته ، وبالتالي في غالب الأحيان لا تفكر المرأة السعودية بتأسيس مشروعها للرفع من المستوى المعيشي بقدر ما تكون تبحث عن فرصة لإثبات ذاتها في وسطها الاجتماعي التقليدي المحافظ ، أو رغبة منها في تحقيق الثراء و القوة.

في إطار تجارب نساء دول الخليج ، نجد أيضا المرأة البحرينية، التي كانت قريبة على الدوام من الحراك المجتمعي ، إذ كانت حاضرة في أهم المحطات التي مر بها تاريخ تحديث البحرين منذ بداية القرن الماضي ، و كان هذا الحضور ملموسا في شتى المجالات الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية و الاقتصادية في مجتمع البحرين التقليدي ما قبل النفط و في الطبقات المنتجة على وجه الخصوص ، فرضت المهنة التي اعتمدت عليها الأسرة كمصدر لرزقها مشاركة فاعلة للمرأة.

فقد عملت المرأة البحرينية في الخياطة و التطريز المنزلي، و ربت الدجاج و المواشي من أجل البيع ، كما كانت تمتهن صيد الأسماك و بيعها في السوق ، أما في الريف فقد مارست شتى الأعمال الزراعية و كانت مسئولة عن المحصول إضافة لعملها المنزلي و التربوي المضني (شلوف، 2008-2009، صفحة 38).

يعد كذلك من أبرز المعوقات التي تواجه المرأة في مجال المقاولاتية، نقص تمويل الأجهزة الرسمية المكلفة بدعم و مرافقة النساء المقاولات، و كذا مظاهر البيروقراطية المتجسدة في عدة صور منها التأخر في الرد على الطلبات و التراخيص، زيادة على ذلك كثرة الأوراق الإدارية خلال تسوية معاملات الملكية حول مكان بناء أو تشييد المشروع (حمزاوي، 2017-2018، صفحة 143).

في هذه النقطة بالذات تعد المرأة المقاولة في مصر مثالا يحتذ به، إذ تعتمد المرأة المقاولة في مصر على المصادر الذاتية أو غير الرسمية مثل الميراث و بيع الأصول كالأراضي و العقار و الذهب أو الاعتماد على مدخرات خاصة سابقة أو مدخرات الزوج و يعود السبب إلى عدم إتاحة الفرصة أمام المرأة المصرية للحصول على قروض كبيرة من مؤسسات التمويل الرسمية ، التي تحجم عن إقراض السيدات في الوقت الذي تقوم فيه بإقراض الرجال ، هذا ما يجعل المرأة المقاولة في مصر تقتحم هذا الميدان بمواردها الخاصة، بسبب البطالة و الفقر وحب جمع المال ، أما اللواتي يبحثن عن المكانة الاجتماعية فهم أقلية ينتمون إلى العائلات الثرية (شلوف، 2008-2009، صفحة 39).

على خلاف أغلب الدول العربية، ساهم النظام التونسي في تشجيع الريادة النسوية، فحسب شهادات المقاولات التونسيات أنفسهن، فالمحيط الذي تنشط فيه المقاولة التونسية مناسب و مشجع لبدل المجهود و البروز أكثر لأن المرأة التونسية حاليا تجاوزت قضية المساواة ودليل دلك التوازن الكبير في منح الصفقات لرجال الأعمال و سيدات الأعمال ،كما وصلت المرأة التونسية إلى مرحلة الشراكة في القضايا المهنية والعائلية ،إذ نجدها تتمتع بحقوق تحميها ،لكن أيضا لديها واجبات تؤديها ،بمعنى أنها أصبحت لديها مكانتها ،فالرئيس لحبيب بورقيبة حرص من السنوات الأولى للاستقلال على جعل المرأة التونسية تحضا بنفس الحقوق التي يحضا بها الرجل و نشر القانون الأساسي الخاص بالمرأة ولما جاء خليفته

زين العابدين بن علي حافظ على تلك المكتبات الخاصة بالمرأة ،حيث كان ضد أي مشروع لإعادة النظر في وضع المرأة في تونس،كما قام بتشجيع النساء المقاولات حيث يقوم آل سنة بتكريم أحسن امرأة مقاولة و أحسن رجل مقاول في اليوم الوطني للمؤسسة كدعم منه للمرأة على مساهمتها في النهوض باقتصاد تونس في ضل العولمة . وحسب ما يبدو فالمرأة التونسية المقاولة اقتحمت معظم القطاعات كالفندقة والإلكترونيك و الكهرباء التقنية ...إلخ. و التي كانت حكر على الرجال (شلوف، 2008-2009، صفحة 40).

و لما كان، إبرام الاتفاقيات بين النقابات المهنية والجامعات، والقيام بنشاطات تعميم المعلومات على عامة الناس، و الاستفادة من التجارب الأجنبية الناجحة في مجال المقاولاتية النسوية، من أهم الحلول الناجعة لدعم تمكين المرأة في مجال المقاولاتية (حمزاوي، 2017-2018، صفحة 144)، فيبدو ان المرأة المقاولة في المغرب كان لها الحظ في هذا المجال، إذ أنها في تطور مستمر خاصة لما أصبحت تستفيد من مساعدات المنظمات الأجنبية و الدولية ، و هذا مكنها من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى حيث حضينا بالتكوين و التأهيل من طرف جمعيات إسبانية و صندوق الأمم المتحدة الخاص بدعم المرأة ، و تساعدهم في كل هذا الجمعية المغربية للمقاولات التي يتكتلن فيها كونها تعمل و تبحث عن أفاق جديدة لتطوير و إظهار المرأة المقاولة في المغرب للعالم بأسره و هذا بالرفع من قدراتها التنافسية و نشر الفكر المقاولاتي لديها و هي اليوم تعمل من أجل الاستفادة أكثر من الندوات الجهوية و الدولية للتكوين كما أنها تقيم صالونات للترقية و ترويج السلع (شلوف، 2008-2009، صفحة 41).

7- خاتمة

من خلال هذه الدراسة ، تم تسليط الضوء على واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر فالمقاولاتية النسوية تساهم مساهمة إيجابية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، من خلالها تمكنت المرأة من إثبات ذاتها وقدراتها القيادية والتسييرية و الاستثمارية، حالها حال الرجال.

إلا أن المرأة تواجه عدة عراقيل ما يصعب عليها اقتحام مجال المقاولاتية، فالمقاولاتية النسوية في الجزائر تتصف بجملة من العراقيل عائلية وأخرى إدارية أثناء تأسيس مشاريعهن، إضافة إلى تلك التحديات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالدرجة الأولى بالأعراف والعادات والتقاليد المتوارثة ونظرة المجتمع النمطية للمرأة، وكذا السلطة الذكورية التي ترفض ولوج المرأة عالم المال والأعمال.

و بناءا على بعض التجارب الناجحة لنساء يعشن في بيئة قريبة من حيث الخصائص للمجتمع الجزائري،يمكن الاستفادة من بعض الحلول لتجاوز هذه العراقيل.

-تكثيف جهود الدولة لتفعيل ممارسة المرأة لحقوقها الاقتصادية ومشاركتها في المجال الاقتصادي، و كاقتراح مثلا، تفعيل نظام الحصص (الكوطة) في المجال الاقتصادي و المقاولاتي كما هو الحال في المجال السياسي.

-تدريب النساء في المناطق الحضرية والريفية على خلق فرص الأعمال من أجل تشجيع العمل المقاولاتي لدى النساء، من خلال تيسير وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، و هذا الدور يناط بالجمعيات النسوية و كذا الهيئات المحلية، التي يجب أن تقدم المزيد من الجهود للتوعية و مرافقة النساء المقاولات.

إلى جانب تعزيز روح المبادرة لدى المرأة من خلال التدريب المخصص حسب احتياجات النساء صاحبات المشاريع، وهذه النقطة تجعل من الممكن الكشف عن العقبات والمشاكل في الإدارة اليومية ،والعمل على القضاء عليها أو التخفيف من حدّتها عن طريق توفير الحلول اللاّزمة.

-توسيع المقاولة و تقوية امكانيات المرأة في قطاع الاقتصاد الأخضر، المناولة الصناعية ،الاقتصاد الرقمي ،والسياحة باعتبارها قطاعات ذات أهمية كبيرة ستمكن الجزائر من التحرر من التبعية لقطاع المحروقات.

8- قائمة المراجع

الأطروحات

-1الجود محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.

-2شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر –دراسة سسيولوجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2008-2009،.

- 3حمزاوي حسيبة، المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم و الواقع، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية، كلية العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية 2017-2018.

المقالات

-1استر دفلو، تمكين المرأة و التنمية الاقتصادية، عمران، العدد 05، 2013، ص ص51-76.

- 2جربال كهينة، المقاولة النسوية في الجزائر بين واقع الاقتصاد ألريعي، ورهان التمكين الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، 2017، ص 142 (ص ص 132-148(

- 3رضا قويعة، دور المؤسسة الصغيرة في الإنتاج الإقتصادي و الإجتماعي ، مجلة بحوث إقتصادية ، العدد 8، القاهرة ، 1997.

- 4ناصر بوشارب، الهام موساوي ، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع الناوية الخاصة بالبناء و الأشغال العمومية دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 03 ، جوان 2015 ، صص 111-93.

-5عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سايبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واقع التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 3 ، العدد 03، 2011،.

- 6طويطي مصطفى، وزاني ليدية، تقييم فعالية آليات دعم المقاولة النسوية في الاقتصاد الجزائري –قراءة إحصائية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 08، العدد04، 2019، ص ص 611-638.

- 7بوزيدي سعاد، طالب دليلة، محددات نمو المقاولة النسوية الصغيرة و التنمية الاقتصادية في الجزائر، Revue du Lareiid، العدد 02، 2015، ص ص 139-151.

مواقع الأنترنت

-إيمان عكور، التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع و الآفاق، وزارة العمل الأردنية نموذجا.

-كاميليا حلمي محمد، مفهوم مصطلح تمكين المرأة (Women Empowerment) في منشأه، ورقة مقدمة في ورشة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي الكويت 15-18 سبتمبر 2012 ، .http://iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=1038

-كبير ماتو، تمكين المرأة في إفريقيا و العالم العربي – الاستحقاقات، الفرص و التحديات – مقال منشور في موقع مجلس الشيوخ و الشورى و المجالس المماثلة في إفريقيا و العالم العربي، http:// .www.assecaa.org

-نجيم بجاوي، مقال حول المقاولة النسويةhttp://www.djaairnews.info/afak -06-04-2008.htm

-نعيمات خليل، تمكين المرأة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمكتبة ميبي، http:/ maktabatmepi.org